

Distr.
LIMITED

A/51/L.77
14 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ٣٧ من جدول الأعمال

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

الأرجنتين، شيلي، فرنسا، فنزويلا، كندا، هايتي، الولايات
المتحدة الأمريكية: مشروع قرار

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في البند المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي"،

وإذ تشير إلى جميع قراراتها ذات الصلة، فضلا عن القرارات التي اتخذها بشأن هذه المسألة مجلس
الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان،

وإذ تحيط علما بالقرارات ذات الصلة التي اتخذتها منظمة الدول الأمريكية بشأن هذه المسألة،

وإذ تعيد تأكيد أن هدف المجتمع الدولي لا يزال هو المراعاة التامة لحقوق الإنسان والحريات
الأساسية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي،

وإذ تشيد بالشعب الهايتي لسعيه الجاري لإرساء الديمقراطية والعدالة والازدهار الاقتصادي على
أساس متين ودائم،

وإذ تعيد تأكيد دعمها لشعب وحكومة هايتي ولجهودهما من أجل النهوض بالديمقراطية واحترام
حقوق الإنسان وتعمير هايتي،

وإذ تساند بقوة قيادة الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية لجهود
المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز التقدم السياسي في هايتي.

وإذ ترحب بالجهود المستمرة التي تبذلها الدول من أجل توفير المساعدة الإنسانية والتعاون التقني لشعب هايتي،

وإذ تعرب عن دعمها الكامل لمساهمة البعثة المدنية الدولية في هايتي، ومديرها التنفيذي وموظفيها، ومساهمة بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي في تهيئة مناخ من الحرية والتسامح مؤات للمراعاة التامة لحقوق الإنسان وإعادة الديمقراطية الدستورية بشكل كامل لهايتي. وترحب بتعاون البعثة المدنية الدولية مع بعثة الأمم المتحدة للدعم وغيرها من الجهات المشاركة في بناء المؤسسات، بما في ذلك أنشطة تدريب الشرطة،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦^(١) الموجه في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، من رئيس جمهورية هايتي إلى الأمين العام للأمم المتحدة والوارد في مرفق ذلك التقرير^(٢)،

وإذ ترحب بالتحسن المستمر في حالة حقوق الإنسان في هايتي، وإذ تلاحظ التصريحات السياسية الصادرة عن السلطات الهايتية بأن حكومة هايتي لا تزال ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وتحسين نظام المساءلة،

١ - ترحب بتوصية الأمين العام الواردة في تقريره بتجديد ولاية الإشراف المشترك للأمم المتحدة مع منظمة الدول الأمريكية في البعثة المدنية الدولية في هايتي، للاضطلاع بالمهام التالية:

(أ) تقديم المساعدة التقنية بناء على طلب حكومة هايتي في ميدان بناء المؤسسات، مثل تدريب الشرطة ودعم الجهود الرامية إلى إصلاح الدوائر القضائية وإقامة نظام قضائي محايد؛

(ب) دعم وضع برنامج لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وذلك تعزيزاً لعملية تهيئة مناخ من الحرية والتسامح مؤات لإرساء ديمقراطية دستورية طويلة الأجل في هايتي والإسهام في تقوية المؤسسات الديمقراطية؛

(ج) التحقق من مراعاة هايتي التامة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

(١) A/51/935.

(٢) A/51/703، المرفق.

٢ - تقرر أن تأذن على أساس التوصية أعلاه، بتجديد ولاية عنصر الأمم المتحدة في البعثة المدنية الدولية في هايتي حتى ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وفقا للصلاحيات والطرائق التي تعمل البعثة بموجبها؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل العمل على إيجاد الوسائل المناسبة لتعيين الموارد اللازمة للبعثة في حدود الميزانية الموافقة عليها لفترة السنتين الراهنة؛

٤ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وعن السبل التي يمكن للمجتمع الدولي أن يواصل بها المساعدة على أداء المهام المبينة في الفقرة ١ أعلاه؛

٥ - تؤكد من جديد مرة أخرى التزام المجتمع الدولي بمواصلة تعاونه التقني والاقتصادي والمالي مع هايتي دعما لجهودها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أجل تعزيز المؤسسات الهايتية المسؤولة عن إقامة العدل، وضمان الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة في مجال تقديم المعونات الإنسانية والإسهام في تنمية هايتي؛

٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والخمسين البند المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي".
